

دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة

محمد إبراهيم خليفة همilla

Hamela161@gmail.com

محاضر - كلية العلوم التقنية الشاطئ - ليبيا

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها. وتحليل دور الجامعات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة للأبعاد (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وتقديم توصيات لتحسين دور الجامعات في دعم التنمية المستدامة، حيث طبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من داخل مجتمع الدراسة تقدر بحوالي 80 عضو هيئه تدريس موزعين بين كليات مختلفة من الجامعتين منهم حوالي 33 من الإناث و47 من الذكور، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على كافة أفراد العينة وتم استرجاع (76) استماراً، وبذلك تكون نسبة الاستبيانات الخاضعة للتحليل من إجمالي الاستبيانات الموزعة حوالي 95%. وقد تمثل التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في التساؤل التالي: ما هو دور الجامعات الليبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة للأبعاد (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد دور كبير للجامعات محل الدراسة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث جاءت جميع العبارات بدرجة أهمية قوية أو قوية جداً، مع دلالات معنوية مؤكدة. وتوصي الدراسة بأنه على الجامعات الاستمرار في تطوير وتوسيع برامجها الاقتصادية التي تساهم في خلق فرص عمل، دعم الابتكار، وتعزيز التفاعل مع السوق المحلي. من المهم أيضاً تعزيز التعاون مع الشركات المحلية والمشاريع الصغيرة لتوفير فرص تدريب وتوظيف للطلاب.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية، الجامعة.

Abstract:

This study aimed to identify the concept of sustainable development and its goals. And to analyze the role of universities in achieving the requirements of sustainable development for the dimensions (economic, social and environmental), and to provide recommendations to improve the role of universities in supporting sustainable development. This study was applied to a simple random sample from within the study population estimated at about 80 faculty members distributed among different colleges of the two universities, including about 33 females and 47 males. The questionnaire forms were distributed to all members of the sample and (76) forms were retrieved, thus the percentage of questionnaires subject to analysis is out of the total questionnaires. Distribution is about 95%. The main question of this study was represented in the following question: What is the role of Libyan universities in achieving the requirements of sustainable development in the dimensions (economic, social and environmental), and the study used the descriptive analytical approach to achieve the goal of the study. It reached a set of results, the most important of which is that there is a major role for the universities under study in promoting sustainable economic development, as all statements came with a strong or very strong degree of importance, with definite moral connotations. The study recommends that universities should continue to develop and expand their economic programs that contribute to creating job opportunities, supporting innovation, and enhancing interaction with the local market. It is also important to strengthen cooperation with local companies and small projects to provide training and employment opportunities for students.

Keywords: Sustainable Development, Economic Development, Social Development, Environmental Development, University.

1. مقدمة:

تعد الجامعات من أبرز المؤسسات التي تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهُم في إعداد الكفاءات البشرية القادرة على مواجهة تحديات العصر والمساهمة في بناء مستقبل أفضل (زراولة، 2005). فمن خلال التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، تسهم الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.

في بعد الاقتصادي، تعمل الجامعات على تطوير المهارات والإبداع لدى الطلاب، مما يعزز من فرص العمل ويدعم الاقتصاد الوطني (تركي، 1990). كما تُسهم البحوث العلمية في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. أما في بعد الاجتماعي، فإن الجامعات تعد منصة لتعزيز القيم الإنسانية مثل المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات المهمشة، إضافة إلى تعزيز الترابط المجتمعي من خلال الأنشطة والخدمات المجتمعية (علوي، 1980). وفيما يتعلق بالبعد البيئي، تلعب الجامعات دوراً رياضياً في نشر الوعي البيئي وتقديم حلول مستدامة لحماية الموارد الطبيعية من خلال الأبحاث والدراسات البيئية التي تهدف إلى الحد من التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي. وبذلك، تظهر الجامعات كركيزة أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال الموازنة بين الأبعاد الثلاثة، وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات لتحقيق مستقبل مستدام للأجيال القادمة (صاطوري، 2016).

2. مشكلة الدراسة:

تمثل في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور الجامعات الليبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة للأبعاد (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)?

3. أهداف الدراسة:

تهدُّف هذه الدراسة إلى:

1. التعرُّف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.
2. تحليل دور الجامعات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة للأبعاد (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).
3. تقديم توصيات لتحسين دور الجامعات في دعم التنمية المستدامة.

4. فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة في أنه "يوجد دور للجامعات في تعزيز التنمية المستدامة" ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

1. يوجد دور للجامعات في تعزيز بعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

2. يوجد دور للجامعات في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
3. يوجد دور للجامعات في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة.

5. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة وتحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للوصول إلى نتائج تساعد في تقديم توصيات يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

6. منهج الدراسة:

إن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج المقارن الذي يهدف إلى المقارنة بين شيئين إلا وهما المقارنة بين الحوسبة السحابية والتخزين السحابي مبيناً أهم المميزات والعيوب لكل منهما، وكذلك الأهمية لكليهما والتحديات والصعوبات التي تواجههما.

7. حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل دور الجامعات في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، من خلال إبراز إسهاماتها التعليمية والبحثية والمجتمعية في دعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، دون التطرق إلى مؤسسات أو قطاعات أخرى.

2. **الحدود المكانية:** تحصر الدراسة ميدانياً في الجامعات الليبية المتمثلة في جامعة سبها، وجامعة فزان، وجامعة الشاطئ، باعتبارها مجال التطبيق العملي، وعليه فإن النتائج ترتبط ببيئة هذه الجامعات تحديداً.

3. **الحدود الزمانية:** أُجريت الدراسة خلال عام 2025م، وهو الإطار الزمني الذي جمعت فيه البيانات وخلاله، وبالتالي فإن النتائج تعكس واقع تلك الفترة.

8. الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (أبو عيادة وآخرون، 2021) دور الجامعات في التنمية المستدامة، بهدف الخروج بمقترنات وإجراءات تسهم في تطوير دور الجامعات في هذا المجال وتحقيق المأمول منها، وذلك من خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت التنمية المستدامة، بما يضمن التوصل إلى رؤية علاجية متكاملة لمواجهة معوقات تطور تناول التنمية المستدامة في الجامعات.

كما بينت دراسة (الجازوي وآخرون، 2021) دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، فيما يتعلق بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ حيث اعتمدت الدراسة على استنارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية. وقد تم توزيع الاستبانة إلكترونياً على

عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددها (211) مفردة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة تركيز جهود الجامعات الليبية على تعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، الأمر الذي من شأنه الارتقاء بمستويات المعيشة في المجتمع الليبي، وتحقيق حياة أفضل لأفراده، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

وفي السياق ذاته، جاءت دراسة الطروانة وأبو حميدان (2020) بعنوان دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية في مجال التنمية المستدامة، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية وفق متطلبات التنمية المستدامة. وتكونت عينة الدراسة من (359) قائداً أكاديمياً من الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة)، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. وأبرزت النتائج أن درجة تحقيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات الأردنية وفق متطلبات التنمية المستدامة جاءت بدرجة مرتفعة. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) تُعزى لمتغير الموقع القيادي في تقييرات القادة الأكاديميين لدور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية وفق متطلبات التنمية المستدامة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في تقييرات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة). بينما وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في متغير الكلية، ولصالح الكليات العلمية في المجالين الاقتصادي والبيئي.

كذلك جاءت دراسة إبراهيمي (2013) بعنوان دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، وتمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على ما إذا كانت تنمية رأس المال البشري تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن التنمية المستدامة تركز على دعم مختلف الجوانب وتطبيق السياسات المتنوعة، وإشراك كافة الأطراف والفنانين بطريقة تتيح تنمية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أكدت الدراسة أن وظائف الجامعة لا تقف عند التكوين الجامعي والبحث العلمي فحسب، بل تمتد إلى وظيفة أخرى تتمثل في خدمة المجتمع وتنميته من خلال تحقيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع، وإمداد سوق العمل بالكفاءات التي يحتاجها عبر التعليم والتدريب المستمر.

وأخيراً، تناولت دراسة الفتاح (2010) بعنوان دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم التقني والمهني في الحد من البطالة والمساهمة في تعزيز التنمية المستدامة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها عدم تطور المناهج والتخصصات المطروحة من قبل مؤسسات التعليم العالي بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل في ظل التطور التقني والمعرفي وتغير بيئه العمل، مما يتطلب تعزيز المهارات المهنية والسلوكية للخريجين، وتحسين قدرتهم على التكيف مع العالم المهني الجديد. كما أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة الخريجين العاطلين عن العمل، الأمر الذي يزيد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الأجيال الحالية والمستقبلية، والذي بدوره يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة.

9. الإطار النظري للدراسة:

1.9. تعريف الجامعة:

يعود أصل مصطلح الجامعة (University) إلى اللغة اللاتينية، إذ اشتُق من مصطلح (Universitas) الذي يعني الاتحاد والتجمع. وقد استُعمل هذا المصطلح ابتداءً من القرن الرابع عشر الميلادي للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي، بينما تشير الكتابات إلى أن استخدامه الأول كان في القرن الثالث عشر، نحو سنة 1218م، وكان يعني الاتحاد (Communitate)، أي كل مجموعة منظمة. وعليه، فإن الأساس الفكري للجامعة يقوم على مفهوم الاتحاد الذي يدل على التنظيم في جماعة معينة. وفي اللغة العربية يُعد مصطلح "الجامعة" ترجمة حقيقة لمصطلح (University) (السباني، 2016).

وقد تعددت تعريفات الجامعة تبعاً لاختلاف الأهداف المنشودة من إنشائها من دولة إلى أخرى. ومن بين هذه التعريفات أنها مؤسسة علمية مستقلة، ذات هيكل تنظيمي محدد، وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية خاصة، وتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. كما تتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متعددة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى الليسانس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، وتحل بموجبها درجات علمية للطلاب (الطروانة وأبو حميدان، 2020).

كما تُعرف الجامعة أيضًا بأنها جماعة من الناس يبذلون جهداً مشتركةً في البحث عن الحقيقة، والسعى لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات.

2.9. تعريف التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة ونال اهتماماً كبيراً عقب صدور التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، المعروف بتقرير لجنة برونلاند (Brundtland). وقد صيغ في هذا التقرير تعريف للتنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم". كما عُرفت التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحيه أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، وهو تعريف يؤكد مبدأ العدالة بين الأجيال. وعُرفت أيضًا بأنها: "ال усили الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي"، وهو ما يبرز البعد البيئي بوصفه إطاراً حاكماً لعملية التنمية. كذلك يعرّفها Edward Barbier بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"، موضحاً أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية التقليدية في كونها أكثر تعقيداً وتدخلًاً بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (فانيا، 1994).

3.9. أبعاد التنمية المستدامة:

تُعد التنمية المستدامة ذات أبعاد ثلاثة، فهي لا تقتصر على الجانب البيئي فقط، وإنما تمثل توليفة متكاملة من ثلاثة عناصر هي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية. ويمكن عرض هذه الأبعاد على النحو الآتي:

1. **التنمية الاقتصادية:** تهدف إلى حل مشكلات التخلف الاقتصادي عبر الزمن من خلال ما يلي (الفتاح، 2010):

- أ- ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدامها في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.
- ب- رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والسعى إلى التصدير.
- ج- العمل على تحقيق الرعاية الصحية والوقائية، وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.
- د- زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز النمو، وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي.
- ه- بناء اقتصاد سوق فعال يعتمد على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.
- و- زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب كمًا ونوعًا للأفراد.
- ز- التوزيع العادل للثروات، بما يسهم في خفض معدلات الفقر والبطالة.
- ح- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتسخيرها للرفع من مستوى معيشة المواطن.

2. **التنمية الاجتماعية:** تُعرَّف بأنها حق الفرد في العيش في بيئة نظيفة وسلامية يمارس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، بما يخدم احتياجاتة الأساسية (مأوى، طعام، ملبس، هواء...)، فضلاً عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى المعيشة، دون تقليل فرص الأجيال القادمة (WCED, 1987). ومن الأهداف المرتبطة بالتنمية الاجتماعية ما يأتي (بوحجلة، 2015):

- أ- تأمين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.
- ب- فرض معايير لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.
- ج- ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر الملائم.
- د- تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، وعلى رأسها توفير فرص العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والسكن.
- ه- احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.

و- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف التنمية المستدامة من خلال توظيفها بما يتماشى مع هذه الأهداف.

3. **التنمية البيئية:** تمثل في الحفاظ على التراث البيئي العالمي والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، وذلك من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًّا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وصون الموارد الطبيعية ضمن قاعدة الموارد المادية والبيولوجية (عماري، 2008).

10. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.10. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة وادي الشاطئ وجامعة فزان. فقد أنشئت جامعة وادي الشاطئ بموجب القرار رقم (51) لسنة 2022 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء، حيث نصت المادة الأولى منه على إنشاء جامعة تسمى جامعة وادي الشاطئ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتتبع وزارة التعليم العالي. وتضم هذه الجامعة حوالي (235) عضو هيئة تدريس.

أما جامعة فزان، فقد أنشئت بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (535) لسنة 2007م بشأن إعادة تنظيم الجامعات والمعاهد العليا، والقاضي بإنشاء جامعة الوادي التي يتبعها (8) كليات موزعة جغرافياً بين مدن مرزق، وأوباري، وغات. وقد تعزز ذلك بصدور قرار مجلس الوزراء بحكومة الوفاق الوطني رقم (138) لسنة 2017م بشأن إنشاء جامعة فزان، ومقرها مدينة مرزق، وتشمل عدد (8) كليات. كما تمت إضافة كلية التمريض وكلية الهندسة الرقيبة بموجب قرار وزير التعليم بحكومة الوفاق الوطني رقم (1544) لسنة 2018م بشأن إضافة كليات لجامعة فزان والبحث العلمي. وتضم هذه الجامعة حوالي (164) عضو هيئة تدريس.

ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، وبُعد المسافة الجغرافية، وصعوبة إجراء مسح شامل لمعرفة آراء أعضاء هيئة التدريس حول الظاهرة موضوع الدراسة، فقد تمأخذ عينة عشوائية بسيطة من داخل مجتمع الدراسة، قوامها حوالي (80) عضو هيئة تدريس موزعين على كليات مختلفة من الجامعتين، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة
جامعة وادي الشاطئ	42	52.5%
جامعة فزان	38	47.5%
الإجمالي	80	100%

يوضح جدول توزيع عينة البحث حسب الجامعة أن عدد أفراد العينة من جامعة وادي الشاطئ بلغ (42) مفردة، بنسبة (52.5%) من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد أفراد العينة من جامعة فزان (38) مفردة، بنسبة (47.5%). ويلاحظ تقارب النسب بين الجامعتين، مع تفوق طفيف لصالح جامعة وادي الشاطئ، وهو ما يعكس تمثيلاً متوازناً نسبياً لمجتمع الدراسة في الجامعتين، بما يدعم موضوعية النتائج وإمكانية تعميمها في حدود عينة البحث.

2.10. قياس صدق وثبات أداة الدراسة:

لقياس صدق وثبات استمرار الاستبيان في هذه الدراسة، تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لقياس اتساق فقرات الاستبانة، حيث يشير هذا المعامل إلى أن الاستبانة تُعد ذات ثبات مقبول إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من أو تساوي (%70).

جدول رقم (2): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا
الاقتصادي	10	0.79
الاجتماعي	10	0.93
البيئي	10	0.95
الإجمالي	30	0.89

يتبيّن من النتائج الواردة في الجدول (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور الاستبانة، كما بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (89%)، وهي قيمة ثبات عالية جداً ومقبولة إحصائياً، مما يعطي مؤشراً جيداً ومطمئناً على الأداة من حيث إمامتها بجميع جوانب مشكلة الدراسة، بما يتيح الوصول إلى إجابات يمكن الوثوق بها.

3.10. خصائص مجتمع الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية: النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، وخبرة العمل.

جدول رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

النوع	المجموع	البيان	النسبة	النوع
نكر	72%	55	28%	النوع الاجتماعي
المجموع	76		100%	دكتوراه
المؤهل العلمي	45%	34	55%	ماجستير
الخبرة	100%	76	29% 24% 22% 25%	أقل من 10 سنوات من 10 إلى أقل من 15 سنة من 15 إلى أقل من 20 سنة أكثر من 20 سنة
المجموع	76		100%	

ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ ما يلي:

1. النوع الاجتماعي: توضح النتائج أن نسبة الذكور تبلغ حوالي (72%)، وهي تفوق نسبة الإناث التي تقدر بحوالي (28%)، مما يعكس مشاركة أكبر للذكور في عينة الدراسة.
2. المؤهل العلمي: تشير البيانات إلى أن أكثر من نصف العينة يحملون درجة الماجستير بنسبة (55%)، بينما جاءت نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه حوالي (45%). هذا التوزيع يوضح أن العينة تمتلك مستوى تعليمياً عالياً، مما يعزز موثوقية الآراء والخبرات المستمدة من هذه الدراسة.
3. سنوات الخبرة: يتوزع المشاركون بشكل متقارب عبر فئات الخبرة المختلفة، حيث بلغت أعلى نسبة لفئة أقل من 10 سنوات بنسبة (29%)، وأقل نسبة لمن لديهم خبرة تتراوح بين 15 إلى أقل من 20 سنة بحوالي (22%). ويعكس هذا التوزيع المتوازن تنوعاً في مستويات الخبرة، مما قد يثير نتائج الدراسة من خلال تمثيل وجهات نظر متعددة بناءً على الخبرة العلمية.

4.10 الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدلاله المعنوية لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول (البعد الاقتصادي)، مرتبة تنازلياً حسب قيمة المتوسطات.

جدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية للبعد الاقتصادي

الأهمية	الدلاله المعنوية (p-value)	الانحراف	المتوسط	العبارة
قوية جداً	0.000	0.540	4.320	تسهم الجامعة في خلق فرص عمل للطلاب الخريجين.
قوية جداً	0.000	0.530	4.215	تقدم الجامعة منحاً دراسية أو دعماً مالياً للطلاب من ذوي الدخل المحدود.
قوية	0.000	0.800	4.200	تساهم الجامعة في تعزيز مهارات الطلاب في سوق العمل.
قوية	0.000	0.920	4.105	تدعم الجامعة الابتكار والإبداع في المشاريع الاقتصادية.
قوية	0.000	0.910	4.10	يوجد دور للجامعة في تشجيع الاستثمار في المشاريع الخضراء.
قوية	0.000	0.820	4.080	تعاون الجامعة مع الشركات المحلية لتعزيز الاقتصاد.
قوية	0.000	0.750	4.015	تقدم الجامعة برامج تدريبية أو ورش عمل تركز على ريادة الأعمال.
قوية	0.021	0.710	3.950	يتم دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية.
قوية	0.028	0.630	3.850	تؤثر الأبحاث الجامعية على تطوير الصناعات المحلية.
قوية	0.035	0.610	3.765	يتم تقييم الأثر الاقتصادي للبرامج التي تقدمها الجامعة.

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن أغلب العبارات جاءت بمتوسطات مرتفعة تتراوح بين (3.765) و(4.320)، مما يعكس مستوى عالياً من الرضا حول تأثير الجامعة في هذا المجال. وكان أعلى متوسط للعبارات هو "خلق فرص العمل للخريجين" بمتوسط (4.320) وانحراف معياري منخفض (0.540)، مما يدل على استقرار آراء المشاركين واتفاقهم بشكل كبير على هذه العبارة. بالإضافة إلى ذلك، جاء جانب تقديم الدعم المالي والمنح

الدراسية للطلاب من ذوي الدخل المحدود بمتوسط (4.215)، وانحراف معياري (0.530)، وكلاهما يتمتع بأهمية قوية جداً ودلالة معنوية ($p = 0.000$)، مما يعني أن هذه النتائج ليست عشوائية بل ذات دلالة إحصائية موثوقة.

أما فيما يتعلق بتأهيل الطلاب لسوق العمل ودعم الابتكار، فقد جاءت العبارات بمتوسطات مرتفعة أيضاً (4.200) و(4.105) على التوالي، مع وجود انحرافات معيارية أعلى (0.800) و(0.920)، مما يشير إلى تباين نسبي في آراء المشاركين حول مدى فاعلية هذه المبادرات. وبالمثل، جاءت عبارة دور الجامعة في تشجيع الاستثمار في المشاريع الخضراء بمتوسط (4.10) وانحراف معياري (0.910)، وعبارة التعاون مع الشركات المحلية بمتوسط (4.080) وانحراف معياري (0.820)، مما يعكس تبايناً نسبياً في الآراء.

وعلى الرغم من الدور الإيجابي للجامعة في معظم الجوانب، فإن النتائج المتعلقة بدمج التنمية المستدامة في المناهج الدراسية جاءت بمتوسط (3.950) وانحراف معياري (0.710) ودلالة معنوية ($p = 0.021$)، بينما جاءت عبارة تقييم الأثر الاقتصادي للبرامج الجامعية بمتوسط (3.765) وانحراف معياري (0.610) ودلالة معنوية ($p = 0.035$). وتشير هذه النتائج إلى أهمية هذه المجالات، لكنها ذات متوسطات أقل نسبياً، مما يعني أنها تحتاج إلى مزيد من التطوير والتحسين.

2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدلالة المعنوية لـإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالمحور الثاني (البعد الاجتماعي) مرتبة تناظرياً حسب قيمة المتوسطات:

جدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية للبعد الاجتماعي

العبارة	المتوسط	الانحراف	الدلالة المعنوية (p-value)	الأهمية
تساهم الجامعة في تحسين جودة الحياة في المجتمع المحلي.	4.335	0.540	0.000	قوية جداً
تساهم الجامعة في تعزيز الوعي المجتمعي حول قضايا التنمية المستدامة.	4.305	0.780	0.000	قوية جداً
تشجع الجامعة على المشاركة التطوعية في المجتمع.	4.220	0.652	0.000	قوية جداً
توجد فعاليات ومؤتمرات تناقش القضايا الاجتماعية المهمة.	4.215	0.810	0.000	قوية جداً
الأنشطة الطلابية فعالة في تعزيز القيم الاجتماعية.	4.120	0.730	0.000	قوية
تضمن المناهج الدراسية موضوعات تتعلق بالعدالة الاجتماعية.	4.115	0.920	0.000	قوية
تتعامل الجامعة مع قضايا حقوق الإنسان والمساواة في الفرص.	4.045	0.711	0.000	قوية
هل تقدم الجامعة خدمات دعم نفسى أو اجتماعى للطلاب.	4.035	0.910	0.000	قوية
يوجد دور للجامعة في تعزيز التعددية الثقافية والاندماج الاجتماعي.	3.920	0.840	0.020	قوية
تؤثر البرامج الاجتماعية التي تقدمها الجامعة على الطلاب.	3.305	0.623	0.043	قوية

ومن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أيضاً أن العبارات جاءت بمتوسطات مرتفعة ودلالات معنوية قوية، مما يعكس التأثير الإيجابي لمبادرات الجامعات في هذا المجال. وكان أبرز الجانب تأثيراً هو دور الجامعة في

تحسين جودة الحياة في المجتمع المحلي، حيث بلغت هذه العبارة متوسط (4.335) وانحراف معياري منخفض (0.540)، مما يعكس اتفاقاً كبيراً بين المشاركين. يليها عبارة تعزيز الوعي المجتمعي حول قضايا التنمية المستدامة بمتوسط وانحراف معياري يقدّر بحوالي (4.305، 0.780)، وكلاهما ضمن فئة الأهمية القوية جداً مع دلالة معنوية عالية ($p = 0.000$)، مما يؤكّد موثوقية هذه النتائج.

كما سجلت عبارة المشاركة التطوعية بمتوسطاً وانحرافاً يقدّر بحوالي (4.220، 0.652)، تليها عبارة تنظيم الفعاليات والمؤتمرات حول القضايا الاجتماعية بمتوسط وانحراف (4.215، 0.810)، مما يشير إلى التزام الجامعات محل الدراسة بتشجيع الطلبة والمجتمع على الانخراط في الأنشطة التي تعزز التنمية الاجتماعية. كذلك، جاءت عبارة الأنشطة الطلابية وتعزيز القيم الاجتماعية بمتوسط وانحراف (4.120، 0.730)، وعبارة إدراج موضوعات العدالة الاجتماعية في المناهج بمتوسط وانحراف (4.115، 0.920)، وهي ضمن فئة الأهمية القوية، مع وجود بعض التباين في الآراء نظراً للانحرافات المعيارية الأعلى.

أما فيما يتعلق بالقضايا الحقوقية والتعددية الثقافية، فقد أظهرت العبارات المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة في الفرص بمتوسطاً وانحرافاً معيارياً (4.045، 0.711)، وعبارة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي بمتوسط وانحراف (4.035، 0.910)، مع وجود تباين طفيف في وجهات النظر. في المقابل، حصلت عبارة تعزيز التعددية الثقافية والاندماج الاجتماعي على متوسط (3.920، 0.840) ودلالة معنوية ($p = 0.020$)، مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز الجهود في هذا المجال.

ورغم التأثير الإيجابي العام، فقد سجلت عبارة البرامج الاجتماعية المقدمة للطلاب أقل متوسط (3.305) مع انحراف معياري (0.623) ودلالة معنوية ($p = 0.043$)، مما يدل على وجود مجال للتحسين في هذا الجانب لضمان تحقيق تأثير اجتماعي أكبر.

3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدلالة المعنوية لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول (البعد البيئي)، مرتبة تنازلياً حسب قيمة المتوسطات:

جدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية للبعد البيئي

الأهمية	الدلالة المعنوية (p-value)	الانحراف	المتوسط	العبارة
قوية جداً	0.000	0.736	4.660	تساهم الجامعة في الحفاظ على التنوع البيولوجي.
قوية جداً	0.000	0.901	4.335	تقديم الجامعة دورات تدريبية في مجال الإدارة البيئية.
قوية جداً	0.000	0.913	4.265	تضارك الجامعة في حملات توعية بيئية على مستوى المجتمع.
قوية جداً	0.000	0.805	4.220	البرامج البحثية فعالة في مجالات البيئة والطاقة المتتجدة.
قوية	0.000	0.915	4.135	تنبني الجامعة ممارسات صديقة للبيئة في حرمها الجامعي.

الأهمية	الدلالة المعنوية (p-value)	الانحراف	المتوسط	العبارة
قوية	0.000	0.821	4.115	تشجع الجامعة على استخدام مصادر الطاقة المتتجدة في الحرم الجامعي.
قوية	0.000	0.720	4.050	يوجد دور للجامعة في دعم المشاريع البيئية المحلية.
قوية	0.000	0.710	4.005	تدمج الجامعة مفاهيم الاستدامة البيئية في المناهج الدراسية.
قوية	0.009	0.610	3.950	تساهم الجامعة في التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة.
قوية	0.021	0.540	3.899	يتم تقييم الأثر البيئي لأنشطة التي تقوم بها الجامعة.

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن جميع العبارات جاءت بمتوسطات مرتفعة ودلالات معنوية قوية، مما يعكس اهتمام الجامعات محل الدراسة بالاستدامة البيئية من خلال مبادراتها المختلفة. ودليل ذلك أن العبارة المتعلقة بدور الجامعة في الحفاظ على التنوع البيولوجي جاءت في المقدمة بمتوسط (4.660) وانحراف معياري (0.736)، مما يدل على إجماع قوي حول تأثير الجامعات في هذا المجال. تليها عبارة تقديم الدورات التدريبية في الإدارة البيئية بمتوسط (4.335) وانحراف معياري (0.901)، وعبارة المشاركة في حملات التوعية البيئية بمتوسط وانحراف (4.265، 0.913)، أي أنها حظيت بتقدير عالٍ، مما يعكس التزام الجامعات محل الدراسة بتنمية المجتمع ونشر الوعي البيئي.

كما جاءت عبارة البحث البيئية والطاقة المتتجدة بمتوسط وانحراف (4.220، 0.805)، وعبارة تبني ممارسات صديقة للبيئة في الحرم الجامعي بمتوسط وانحراف (4.135، 0.915)، وهو ما يعكس تأثيراً إيجابياً، مع وجود تباين طفيف في الآراء نظراً للانحرافات المعيارية المرتفعة. إضافة إلى ذلك، جاءت عبارة الجامعة تشجع على استخدام مصادر الطاقة المتتجدة بمتوسط وانحراف (4.115، 0.821)، وعبارة تدعم المشاريع البيئية المحلية بمتوسط وانحراف (4.050، 0.720)، مما يؤكّد دورها في المساهمة بالتحول نحو بيئه مستدامة.

أما فيما يتعلق بدمج الاستدامة البيئية في المناهج الدراسية، فقد حصلت هذه العبارة على متوسط (4.005)، مما يشير إلى جهود واضحة في هذا المجال، لكنها قد تحتاج إلى مزيد من التوسيع لضمان تأثير أعمق. بينما حصلت عبارة التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة على متوسط وانحراف ودلالة معنوية (3.950، 0.610، 0.009 = p)، وعبارة تقييم الأثر البيئي لأنشطة الجامعة جاءت بأقل المتوسطات (3.899، 0.540، 0.021 = p)، مما يشير إلى وجود فرصة لتعزيز هذه الجوانب بشكل أكبر.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة سيتم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test)، وذلك لاحتساب المتوسط الحسابي لكل محور من محاور الاستبانة، ثم مقارنته بالمتوسط الفرضي (3)، بهدف تحديد ما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية من عدمه. ويوضح الجدول الآتي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (7): اختبار الفرضيات

الأهمية	نتيجة اختبار الفرضية	الدلالـة المعنـوية (p-value)	الانحراف	المتوسط	الفرضـية
قوية	قبول	0.000	0.722	4.060	الفرضـية الفرعـية الأولى الاقتصادي
قوية	قبول	0.000	0.684	4.062	الفرضـية الفرعـية الثانية الاجتماعي
قوية	قبول	0.000	0.767	4.163	الفرضـية الفرعـية الثالثـة البيئـي
قوية	قبول	0.000	0.806	4.095	الفرضـية الرئـيسـية

من خلال الجدول رقم (7)، تشير نتائج اختبار الفرضيات إلى أن الجامعة تؤدي دوراً قوياً في تعزيز التنمية المستدامة؛ إذ بلغ المتوسط العام (4.095)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي المعتمد في الدراسة (3)، وبفارق قدره (1.095). وبالنظر إلى قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (p-value) البالغة (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، يتضح أن النتائج ذات دلالة إحصائية، وليس ناتجة عن الصدفة. وعليه، يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة.

وينطبق الأمر ذاته على الفرضيات الفرعية؛ إذ جاءت متوسطاتها الحسابية أعلى من المتوسط الفرضي، مع دلالة إحصائية للفروق ($Sig = 0.000$). وبناءً على ذلك، يمكن القول بوجود دور للجامعات في تعزيز التنمية المستدامة من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات محل الدراسة. وقد أظهرت النتائج متوسطات مرتفعة لجميع الأبعاد: البعد الاقتصادي (4.060)، والبعد الاجتماعي (4.062)، والبعد البيئي (4.163)، مع انحرافات معيارية منخفضة، مما يعكس درجة عالية من الاتفاق بين أفراد العينة حول وجود هذا الدور.

11. النتائج والتوصيات:

1.11. النتائج:

- يوجد دور كبير للجامعات محل الدراسة في تعزيز التنمية المستدامة؛ إذ جاءت جميع العبارات بدرجة أهمية قوية أو قوية جداً، مع دلالـات إحصـائية مـعـنـوية مؤـكـدة.

2. تُسهم الجامعات بشكل كبير في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال رفع الوعي، وتشجيع العمل التطوعي، ودعم القيم المجتمعية، مع وجود فرص لتعزيز بعض الجوانب مثل التعديدية الثقافية والخدمات الاجتماعية؛ بما يضمن تأثيراً أكثر شمولاً واستدامة.
3. يظهر التزام قوي من الجامعات تجاه البيئة من خلال الأبحاث، والتوعية، وتطبيق الممارسات المستدامة، مع وجود فرص للتحسين في مجالات مثل تقييم الأثر البيئي ودمج مفاهيم الاستدامة في المناهج؛ لضمان تأثير بيئي أكثر شمولاً واستدامة.
4. أظهرت النتائج أن الجامعات محل الدراسة تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ حيث اتفق المشاركون بدرجة كبيرة على إسهام الجامعات الفعال في هذا المجال.
5. تقدم الجامعات محل الدراسة دورات تربوية متخصصة في مجال الإدارة البيئية، مما يعكس اهتمامها بتطوير مهارات الطلاب وخدمة المجتمع في هذا المجال الحيوي.
6. تشارك الجامعات محل الدراسة بفاعلية في حملات التوعية البيئية على مستوى المجتمع، الأمر الذي يعزز الوعي البيئي ويشجع على المشاركة المجتمعية في الحفاظ على البيئة.
7. تُعد البرامج البحثية التي تقدمها الجامعات في مجالات البيئة والطاقة المتعددة فعالة؛ إذ تُسهم في تطوير الحلول البيئية، وتعزز معارف الطلاب والباحثين في هذه المجالات المهمة.

2.11. التوصيات:

1. على الجامعات الاستمرار في تطوير وتوسيع برامجها الاقتصادية التي تُسهم في خلق فرص عمل، ودعم الابتكار، وتعزيز التفاعل مع السوق المحلي. ومن المهم أيضًا تعزيز التعاون مع الشركات المحلية والمشروعات الصغيرة ل توفير فرص تدريب وتوظيف للطلاب.
2. ينبغي على الجامعات بذل المزيد من الجهد لتعزيز التعديدية الثقافية والاندماج الاجتماعي داخل الحرم الجامعي وفي المجتمع المحلي، من خلال تنظيم فعاليات ثقافية وورش عمل حول قضايا المساواة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى توسيع برامج الدعم الاجتماعي والنفسى للطلاب.
3. العمل على دمج مفاهيم الاستدامة البيئية بشكل أكثر شمولاً في المناهج الدراسية وبرامج التدريب، وتحسين تقييم الأثر البيئي لجميع الأنشطة التي تنفذها الجامعات؛ لضمان قياس نتائج هذه المبادرات واتخاذ قرارات استراتيجية مستدامة.
4. يجب على الجامعات تعزيز جهودها في الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال تطوير برامج بحثية ومبادرات مجتمعية موجهة لحماية البيئة، وزيادة التعاون مع المنظمات البيئية الدولية والمحلية، وإدراج هذا الموضوع في المناهج الدراسية بشكل أوسع.

5. التوسيع في إقامة الدورات التدريبية في الجامعات في مجال الإدارة البيئية، لتشمل تخصصات و مجالات بيئية أكثر تنوعاً مثل التغير المناخي، والتنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية. كما يمكن توفير برامج تدريبية موجهة للمجتمع المحلي لرفع مستوى الوعي البيئي.
6. مشاركة الجامعات بفاعلية في حملات التوعية البيئية على المستويين المحلي والدولي، وتنظيم فعاليات مجتمعية تهدف إلى نشر المفاهيم البيئية، وتشجيع الطلاب على المشاركة في هذه الأنشطة من خلال برامج تحفيزية أو تطوعية.
7. دعم وتمويل المزيد من الأبحاث في مجالات البيئة والطاقة المتعددة، وتوفير بيئة بحثية تشجع على الابتكار من خلال التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص؛ لتحفيز البحث التطبيقي الذي يلبي احتياجات المجتمع.

12. المراجع:

1.12. باللغة العربية:

1. إبراهيمي، نادية. (2013). دور الجامعة في تربية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة المسيلة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحة عباس سطيف 1، الجزائر.
2. بوجلة، محمد. (2015). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية خلال الفترة 2000-2011، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، (12): 71-92.
3. تركي، راجح. (1990). أصول التربية والتعليم، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. الجازوي، صالح أبو بكر والعشبي، منصور محمد والبرعصي، عبد السلام حسين. (2021). دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية العاملين بها، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، (6): 151-175.
5. زراولة، رفيق. (2005). دور الجامعات في إنتاج الرأسمالية البشري في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي الثالث حول: تسيير المؤسسات: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
6. السنباني، عامر عبد الوهاب. (2016). واقع التنمية المستدامة في جامعة ذمار دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس، مجلة الباحث الاقتصادي، (1): 136-156.
7. صاطوري، الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، (16): 299-311.
8. الطروانة، علي عودة نعيم وأبو حميدان، عفت محمد. (2020). دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية في مجال التنمية المستدامة، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، (8): 241-263.

9. علوى، حسين محمد علي. (1980). الوصف الوظيفي كمدخل للتنظيم الجامعي، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن.
10. عماري، عمار. (2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر.
11. فيانا، ميلو فانيا. (1994). التنمية المتواصلة: قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة، القاهرة.
12. الفتاح، نصر الدين. (2010). دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، رام الله، فلسطين.

٢.١٢. باللغة الإنجليزية:

1. WCED (World Commission on Environment and Development). (1987). Our Common Future, Oxford: Oxford University Press.